النظام الدولي الجديد في ظل التحولات الجيوستراتيجية الراهنة

الدكتور: جديد خميس
أستاذ محاضر - قسم العلوم السياسية -
جامعة عنابة

ملخص:

إن تأثير العولمة على البنية الاجتماعية والثقافية والجغرافية والاقتصادية والجيوسياسية... دفع بالبعض إلى الاعتقاد أنه مع عودة ظهور قوى جديدة: أوروبا آسيا و أوراسيا، والتي أصبحت مراكز رئيسية نشطة بشكل متزايد على الساحة الدولية، سيتم تحديد وتأكيد سلطتها انطلاقا من مدى تحكمها في اقتصادها الوطني والعالمي.

حيث يتم تحديد العلاقة بين القوى العالمية حسب درجة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، التي أصبحت أكثر تعقيدا في ظل التكامل الإقليمي الذي يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتغيرات التي يشهدها العالم، كل هذا يؤدي إلى ميلاد "النظام الدولي الجديد"، الذي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتأسيسه وتحاول أن تكون الضامن لاستمراريته.

Résumé :

A l'ère de la mondialisation, avec son influence sur la structure socioculturelle, géoéconomique et géopolitique etc. Certains pensent qu'avec la réémergence de nouvelles puissances : l'Europe l'Asie et l'Eurasie, qui deviennent des pôles majeurs de plus en plus présent sur la scène internationale, la réaffirmation de leurs puissances sera déterminée selon le niveau de la maîtrise de l'économie national ainsi que mondial.

La relation entre les puissances globales se détermine selon le degré d'interdépendance économique, qui devient de plus en plus complexe avec l'intégration régionale qui prend un aspect économique, politique et social. Tout cela devant la mutation du monde pour donner naissance à un " nouvel ordre mondial", dont l'USA est le garant de son fondement et sa continuité.

مقدمة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية أصبح العالم يعيش ثنائية قطبية، تسعى فيه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى بسط نفوذهما على أكبر عدد ممكن من الدول، ونتج على ذلك دخول القطبين في حرب باردة أدت إلى سقوط الاتحاد السوفيتي ونهاية نظامه عام 1990. ثم تتالت الأحداث بغزو العراق للكويت، فكانت حرب الخليج I و II وبدأت رحلة الحرب ضد الإرهاب، ومعها حرب أخرى مقدسة من أجل نشر الديمقراطية،... في كل هذه الأحداث كان هناك دائما الوجود الأمريكي باعتباره فاعلا أساسيا في صنع القرار السياسي الدولي، فهو الذي يوجه الفعل السياسي مباشرة أو من خلال الكواليس.

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى وضع قواعد صلبة للنظام الدولي الجديد الذي كانت ترى فيه تجسيدا لسيادتها ونفوذها، وسلطتها الأحادية، هذا النظام القائم على مبدأ الفكر الرأسمالي الذي تبلور وتطور من خلال العولمة الاقتصادية، خاصة وأنها استطاعت ضم روسيا إلى النظام الدولي الجديد الذي أسست قواعده، واعتبرت هذا الانضمام نجاحا كبيرا لها. وأمام تبلور مبدأ السوق الحرة التي ترى في العالم قرية صغيرة تصبح فيها الحدود صورية، مفتوحة لكل المنتجات، كان التنافس الاقتصادي وفق قواعد العولمة هو الصيغة الوحيدة التي من خلالها يمكن أن يكون هناك صراع، صراع من اجل تحقق المصالح الاقتصادية، فالتعاون والتعاون التنافسي كانا الصيغتان الوحيدتان المسموح بهما، وأي صيغة أخرى للصراع كانت منبوذة ومرفوضة، خاصة وأن العالم لم يعد كما كان عليه، عالم دول، وإنما أصبح عالم دول وكتل.

ولكن يبدو أن فترة 25 سنة الماضية التي من خلالها انضمت روسيا إلى النظام العالمي الجديد والذي اعتبر من الانجازات العظيمة لما بعد الحرب الباردة قد انتهى اثر ضم روسيا لشبه جزيرة القرم لها، وما عرض على روسيا من قبل الغرب طيلة 25 سنة لم يثني الشعب الروسي عن التعبير عن خياراته وتطلعاته.

إن المتغيرات الجديدة على الساحة الدولية تطرح العديد من الأسئلة وتطالبنا بإعطاء قراءات جديدة تتلاءم معها، وابرز ما يطفو على السطح يتعلق بمدى صمود النظام الدولي الجديد الذي شيدته الولايات المتحدة الأمريكية وفق المنظومة الليبرالية، **وهل أننا مازلنا نشهد نظاما دوليا أحادي القطبية أم أننا في نظام متعدد الأقطاب؟ وما هوا لدور الذي يمكن أن تلعبه روسيا في المستقبل؟**

وفي سعينا للإجابة عن هذه الإشكالية المركبة نطرح المعالجة من خلال العناصر التالية:

- السلطة والنظام الدولي الجديد.

- عولمة الاقتصاد.
- التكتلات الإقليمية في النظام الدولي الجديد.
- الحكومة العالمية.
- تصنيف الدول.
- جيوسياسية النظام الدولي.

1- السلطة والنظام الدولي الجديد:

يعتبر Robert Gilpin من المدافعين عن فكرة الثنائية في التواجد بين ما هو اقتصادي وسياسي في إطار تكامل يتجاوز البعد الوطني السيادي إلى بعد أشمل هو الدولي [1]، فالسياسة لا تقتصر فقط على الرؤية الضيقة لمفهوم الدولة المركز وإنما هناك طرح آخر يرى فيها الفاعل والرمز للقوة المنظمة والضابطة، فهي رمز القانون والساهرة على تطبيقه.

إن مفهوم السلطة الكلاسيكي الذي يرى في الدولة أنها الفاعل والممثل الأساسي لها والمحتكر الوحيد لها، لم يعد يجد هذا الطرح في عصر العولمة النيوليبرالية قبولا من كل المفكرين، فمثلا Susan strange ترى أن السلطة أصبحت تتمركز في أربع محاور أساسية هي : الأمن، الإنتاج، المعاملات المالية والمعرفة .[2]

في حين يرى البعض الآخر من المفكرين أن السلطة من المفهوم إلى التطبيق تفتقد إلى الرشادة، فالاستقرار الذي يشهده النظام الدولي ليس إلا تعبيرا عن تراجع فعالية السلطة والاستفحال التدريجي للفوضى. لذا لابد من وجود سلطة قوية تأخذ على عاتقها مسؤولية المحافظة على استقرار النظام الدولي، الذي يعتبر في كثير من الأحيان صعب التحقيق نظرا للتكاليف الضخمة التي يتطلبها.

النظام الدولي يعتمد في بنائه على منظومة العلاقات الدولية، لذا فإنه يعتبر حقلا جد مهما في الأبحاث والدراسات، فتناولته العديد من المدارس، مثل المثالية [3]، البنائية[4]، الواقعية... وفي كل مرة كان الموضوع الأساسي الذي يطفو على السطح متعلقا بالاستقرار الدولي، وكانت الإرهاصات تشير إلى ضرورة وجود سلطة دولية قوية تضمن المحافظة على استقراره.[5]

بعد نهاية الحرب الباردة تحدث المؤرخ Paul Kennedy عن عالم يتحول تدريجيا من الثنائية القطبية إلى عالم متعدد الأقطاب، وهذا عائد إلى ضعف الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تفقد زعامتها شيئا فشيئا [6]، وأنها لم تعد تلك القوة المهيمنة المتسلطة، وأن كل هذا ليس إلا من الماضي وأن من يعتقد عكس ذلك فهو واهم[7].

بالإضافة إلى ذلك الصعود التدريجي لقوى أخرى مثل اليابان، الصين وبداية بروز دول الإتحاد الأوروبي كقوة صاعدة فاعلة على أرض الواقع، وهذه الأخيرة إن توفرت لها الظروف الملائمة فبإمكاننا أن نشهد منها نقلة نوعية ودفعة قوية في مسار تموضعها في المنظومة الدولية.

حسب المؤرخ Emmanuel Toold، فإن الانهيار التدريجي للولايات المتحدة الأمريكية يمر من خلال فقدان هذه الأخيرة لقوتها وموقعها الاقتصادي في العالم، ثم لهيمنتها الدولية مثلما حدث للإتحاد السوفيتي، في حين أن هذا الوضع سيعطي الإمكانية لبروز قوى أخرى تنتظر الفرصة السانحة لأخذ الريادة على الساحة الدولية وتفتك مكانتها كقوة مهيمنة [8].

وبالرغم من التحولات التي طرأت على المنظومة الدفاعية في عصر العولمة، وذلك خلال الانتقال من مرحلة الدفاع إلى مرحلة الأمن، إلا أننا نشهد نوع من الثنائية التنافسية بين الدفاع وتعدد الأشكال الأمنية ولكن بكل موضوعية كل هذا لا يمنعنا من أن نلاحظ أنه من الناحية الجيوبوليتيكية، وفي ساحة دولية تتميز اقتصاديا بسوق حرة معولمة إلى حد الساعة، نرى أن الولايات المتحدة حاضرة كقوة فاعلة مهيمنة على اقتصاد متعدد الأقطاب وهي من تتحكم في خيوطه وتحركه حسب مصالحها.

وفي هذا الإطار تأخذ القوة المهيمنة عدة أوجه، فمنها ما من خلاله تبرز في تعايش مع المتغيرات الاقتصادية والأمنية [9] وفي بعض الأحيان تكون علاقتها مع الدول الأخرى علاقة هيمنة وسيطرة في إطار نظام دولي محدد المعالم يدار وفق استراتجيات محددة ومضبوطة منها المعلن ومنها الخفي.

2- عولمة الاقتصاد:

لقد خلقت العولمة نسقا معقدا ومتغيرا في مجال التبادل المعرفي والتكنولوجي إضافة إلى عالم المال ... يبرز من خلالها عدم توازن في ميزان القوى الذي أصبح في تغير مستمر. إن البحث عن السلطة والقوة أصبح هاجس العديد من الدول، هذه السلطة التي أصبحت تبرز من خلال الاقتصاد السياسي، فهي تحكم ليس فقط بواسطة السياسة وإنما بشكل كبير عن طريق الاقتصاد.

ومع إدراك أهمية المجال الاقتصادي، أصبح المجال السياسي أكثر انفتاحا خاصة بعد بروز فاعلين جدد ليسو من ضمن حلقة الدولة، بدأ عملهم منذ 1945 ليلعبوا دورا مهما على الساحة الدولية، هؤلاء الفاعلون يغيرون استراتيجياتهم باستمرار وأصبحوا يتمركزون شيئا فشيئا ويكتسبون القوة. إن انتشارهم برز من خلال تجاوز مبدأ الحدود فأصبحنا نرى الحدود السيادية للدول تصبح نظرية أمام تدفق التعاملات الاقتصادية، فتدويل الاقتصاد سمح بالانتقال من نموذج السياسة الدولية إلى نموذج السياسة العالمية، حيث لا تحافظ فيه الدولة على مفهومها الكلاسيكي باعتبارها

محور منظومة الاقتصاد السياسي وإنما نحن في عالم يشهد تعدد وتكاثر المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات [10]، كلها أصبح لها تأثير وحضور دائم في ساحة معولمة اقتصاديا وسياسيا، هؤلاء الفاعلين الجدد في كثير من الأحيان نجدهم ينضمون أنفسهم في شكل اتحادات اقتصادية لهم استراتيجيات تهدف إلى نموهم وانتشارهم من أجل احتكار القوة الاقتصادية التي تأخذ في كثير من الأحيان أبعاد وتطلعات سياسية، كل ذلك من أجل رسم السياسيات وبنية المنظومة العالمية. بالإضافة إلى ذلك و بانضمام الدولة إلى السوق العالمية أصبحوا يرون فيها مؤسسة كبرى، وفي حالة ما إذا تعارضت المصالح معها لابد من إيجاد حلول للتفاهم والتعامل معها، من أجل هذا تحدثت Susan Strange عن "الدبلوماسية الثلاثية"[11] التي تهدف إلى إيجاد قاعدة للتفاهم بين الحكومات والدولة و المؤسسات التي عادة ما تكون مؤسسات كبرى وفي بعض الأحيان متعددة الجنسيات وفي هذا الإطار لابد من معالجة المشاكل بطريقة دبلوماسية، خاصة إذا علمنا أن هذه الشركات تدخل في تحالفات فيما بينها بطريقة معلنة أو غير معلنة وفق استراتيجيات تهدف للحفاظ والدفاع عن مصالحها وفي كثير من الأحيان يكون هذا على حساب مصالح الدولة.

لقد أصبح استعمال مصطلح القوة لا يعني بالضرورة القوة العسكرية، حتى مصطلح السيادة والسيطرة أصبحا يرتديان ثوبا آخر غير البزة العسكرية فقط، فالاقتصاد والتكنولوجيا أضحيا وجها آخر لهما.

لكن هذا الوجه الآخر لعالم يشهد بوادر نظام دولي جديد قائم على القوة الاقتصادية بشتى معالمها، يحمل بين طياته منظومة دولية سلمية لا تستثني استعمال القوة العسكرية لمعالجة بعض نقاط التوتر والنزاع في العالم، من أجل تكريس مبدأ القوة الصاعدة المتمثل في الاعتماد على الاقتصاد، وفي هذا تكريس للتبعية والخضوع لكثير من الدول إلى من يقود العالم ويتزعمه.

إن الكثير من الملاحظين يرون في الولايات المتحدة الأمريكية أنها مازالت على قمة هرم السلطة و ذلك نظرا لامتلاكها عدة مميزات منها أن الشركات العالمية الكبرى هي من صنعتها وتسيرها وفق مصالحها، وهذا ما يسمح لها بمراقبة وضبط السوق العالمية، زد على ذلك قوة العملة المتمثلة في الدولار، بالإضافة إلى إمساكها بزمام المؤسسات الدولية خاصة المالية منها مثل البنك الدولي ... ولها في ذلك باع كبير، سواء كان ذلك معلنا أو خفيا، ولكن هذا لا ينسينا أنه في بعض الأحيان هناك استثناءات في هذا المجال.

لقد شهد العالم عدة تحولات منذ أن وضعت قواعد BRETTON WOODS إلى غاية العولمة، تميزت بسيطرة الشركات الخاصة الكبرى على نسق العولمة فكرست منظومة اقتصادية لبرالية اكتسحت كل المجالات، وكان نجاحها باهرا في هذا خاصة أن العولمة لم تعد تعتبر مفهوم

الحدود بالاصطلاح الوستفالي موجودا، فالقراءة الواقعية والواقعية الحديثة التي تقدمها للعلاقة بين ما هو وطني قومي ودولي قائم على التصور السيادي للدولة الوطنية قد شاخ ومضى زمنه، إذ أصبح إرثا تاريخيا، ومع ذلك فإن النظام الدولي الجديد لا يكرس فكرة انحلال الدولة، ولكن سلطتها تتراجع أمام سلطة الاقتصاد ولكنها تبقى دائما حاضرة بقوة في مجال الأمن والقضاء، إن النظام الدولي الجديد لا يقصي الدولة من دورها الكلاسيكي كفاعل أساسي في المنظومة الدولية ولكنه يجعلها في تنافس مع فاعلين آخرين [12]، يسعون بدورهم للوصول إلى السلطة ولكن هذه الأخيرة مرتبطة بالتحكم بقواعد اللعبة لسوق دولية مفتوحة، إذ أن القوة والسلطة الاقتصادية تسير في نسق متوازي مع من يمثل السلطة والقوة العسكرية للدول الرائدة، و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن الكثير من الدول التي كانت تسعى للتمركز على الساحة الدولية في ظل تواجد قواعد العولمة التي هي تكريس لمبادئ النظام الدولي الجديد، رأت أنه لابد من البحث في تحليل بنية السلطة وفق القواعد الجديدة، وهي تبرز من خلال شكلين أساسين متمثلان في الاقتصاد والسياسة. ولذا أصبحنا نرى أن العديد من الدول تتشكل في تكتلات تأخذ في بدايتها بعدا اقتصاديا لتتحول تدريجيا إلى تكتل يأخذ بعدا إقليميا تكامليا، فيصبح الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، هذا التكامل الإقليمي ليس الهدف منه احتلال أو إخضاع دول أخرى لسيطرتها بالمفهوم الكلاسيكي، وإنما هدفه فتح أسواق الدول الأخرى وغزوها اقتصاديا في إطار البحث عن حصص لها داخلها، وكذا البحث عن امتلاك أسهم السوق المفتوحة أمام العولمة الاقتصادية، فالتموقع كقوة اقتصادية داخل هذه الأسواق هو الهدف الأساسي لها فتواجد مصالحها فيها والدفاع عن بقائها مستمرة هو أساس بنائها.

3- التكتلات الإقليمية في النظام الدولي الجديد:

إن النظام الدولي الجديد يشهد تسارعا نحو إنشاء تكتلات اقتصادية وهو يسير في نفس الوقت إلى تكون الكتل الإقليمية ذات البعد الإستراتيجي المشترك، ولكننا نشهد مفارقة تتمثل في تنامي عدد الدول وذلك من خلال تقسيم العديد منها مثلما حدث للسودان ودول أخرى سائرة في الطريق نفسه، فنتحصل على دول صغرى تحمل في طياتها مشاكل كبرى يصعب حلها. إن هذا التقسيم يرى بعض الملاحظين أنه استجابة لرغبة الشعوب في تقرير مصيرها واحتراما لمبدأ سيادتها، ولكن هناك من يرى أن التقسيم ليس إلا تطبيقا لأجندات أجنبية تجد مصالحها أكثر ازدهارا بهذا الوضع، وفي هذه الحالة تصبح المنظومة الدولية أكثر انفتاحا على هذه الدول الصغرى بهدف مساعدتها، ولكن هذه الأخيرة بدورها تجد نفسها منفتحة على العالم، مسهلة دخول القوى فوق القومية كما تجد نفسها بوعي منها أو بسوء إدراك للوضع، أنها أصبحت جزءا من سوق عالمية لا تخضع لقواعد الحدود السيادية، فلا مجال للحديث عن حدود مغلقة أمامها وهذا يعبر عنه James Rosneau حينما يرى أن الدولة التي حافظت على حدودها مغلقة منذ أربع قرون مضت لم تعد هي نفسها في تركيبتها وبنيتها

أمام انفتاحها، فأصبحت حدودها نظرية أمام الفاعلين الاقتصاديين في عصر العولمة [13]. إن بقاء الدولة كفاعل أساسي في المنظومة الدولية إلى جانب الفاعلين الآخرين مرتبط ببقائها كقوة فعلية تمسك بزمام مصالحها وإن لم تكن كلها فقد وجدت الحل في أن تكون جزء من منظومة إقليمية مبنية على التلاؤم والتوافق بين أعضائها، فأي بناء خاص بمنطقة في العالم في شكل تكتل إقليمي يقتضي أن يتحصل أعضاؤه على جزء من سيادته من أجل تكوين نسق متجانس وحدودي، تصبح فيه مصالح الدولة تدار وفق قواعد المجموعة، فالمصالح مشتركة وكل ما يتعلق بالمنظومات الأخرى كالاقتصاد والأمن ...يكون في شكل مصير موحد يلزم الجميع [14]، إن خيار الإقليمية والانصهار فيها يعكس القرارات الموحدة لجميع الأعضاء فتأخذ بعدا اقتصاديا وسياسيا، إذ أن النظام الدولي الجديد يسير نحو تكون مجموعة من الكتل تكون رؤية العلاقات الدولية فيها معتمدة على العلاقة بين هذه التكتلات وهي تأخذ شكلا تنافسيا فيما بينها، يبدو للوهلة الأولى أنه اقتصادي ولكنه أعمق من ذلك، فهو سياسي من خلال محاولة هذه التكتلات التموقع والتمركز في العالم كفاعل أساسي في لعبة العولمة [15].

إن التكتل الإقليمي هو نتاج لتحالف مجموعة من الدول باعتماد كل منها على إمكانياتها الاقتصادية التي من خلالها تساهم الدولة في الأمن الغذائي للمجموعة ويتم هذا في إطار البحث عن التنمية الاقتصادية واستقرار النظام السياسي، وفي حالة ما تم هذا يصبح الاقتصاد الوطني هو القوة الدافعة لاقتصاد الكتلة، وتصبح هذه الأخيرة لها تطلعات عالمية، حيث أن نجاعتها الداخلية تضعها في وضع يسمح لها بامتلاك القدرة في التفاوض للدفاع عن مصالحها سواء كان ذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية أو الإقليمية الأخرى والدول وحتى الشركات الكبرى متعددة الجنسيات وهذا ما يكسبها القدرة التنافسية والفعالية على الساحة الدولية.

إن فعالية الكتل واستقرارها يساهم بدرجة كبيرة في استقرار المنظومة السياسية العالمية، فلقد أصبح النظام الدولي الجديد يتحدد من خلال العلاقة بين عدة كتل مثل الإتحاد الأوروبي UE أو AZEAN أو MERCOSUR. فهيكل النظام الدولي الجديد أصبح قائما على كتل ودول، وهذا ما طرح ضرورة الحوار بينها لتحديد قواعد العولمة في إطار انفتاح السوق، فشهدنا حوارا بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب شرق آسيا: UE-ASEAN وأيضا حوارا بين الإتحاد الأوروبي ودول آسيا: ASEM وأيضا حوارا بين UE- MERCOSUR [16].

إن الحوار بين الدول الكبرى، جعل الكثير من الدول تسعى لأن تكون جزء من تكتل معين وذلك نظرا لهشاشة نظامها وعدم امتلاكها القوة الكافية لمواجهة تداعيات العولمة، فدولة مثل ماليزيا سمح لها انضمامها للآزيان (ASEAN) باكتساب المشروعية السياسية، وعدة دول من شرق أوروبا بانضمامهم للاتحاد الأوروبي وضعوا حدا للخطر الروسي المستقبلي، فهذا الانضمام بحثت هذه الدول

على الاستقرار الداخلي بمساعدة خارجية، ولكن معالم النظام الدولي الجديد لا يروق لكل الفاعلين الدوليين، ولعل ما تشهده أوكرانيا وروسيا حاليا من توتر يعبر عن رفض هذه الأخيرة للتقسيم الجيوبوليتيكي الجديد للمنطقة الذي يلوح بانضمام أوكرانيا للإتحاد الأوروبي وبالتالي تصبح في فلك الولايات المتحدة الأمريكية.

4- الحكومة العالمية:

إن هناك العديد من المجموعات الدولية كانت تعقد فيما بينها حوارات تهتم من خلالها بالجانب الاقتصادي، لكن ما فتئ يتطور ليأخذ بعدا سياسيا، وبالتحديد أصبح يميل إلى رسم معالم حكومة عالمية، إن رسم معالم هذه الحكومة العالمية بدأ منذ 1975 حينما قام رئيس فرنسا فاليري جي كاردستان بإنشاء مجموعة الخمس G5، وهي متكونة من رؤساء الدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا واليابان ثم أضيف إليها عضو آخر وهو إيطاليا فأصبحت مجموعة الست G6، ثم بعد ذلك كندا لتصبح G7، وفي 1988 انضمت روسيا إلى النادي فأصبحت مجموعة الثمانية الكبار G8.

وفي نفس هذا النسق أنشئت سنة 1999 مجموعة G20 كردة فعل للأزمة العالمية التي حدثت في سنة 1990 وذلك من أجل تجنب أزمات مالية أخرى مستقبلا، وهي متكونة من مدراء البنوك المركزية ووزراء المالية لدول مجموعة الثمانية بالإضافة إلى 11 دولة وهي: السعودية، تركيا، الأرجنتين، البرازيل، أستراليا، كوريا الجنوبية، إفريقيا الجنوبية، الصين، الهند، أندونيسيا والمكسيك. هذه المجموعة كان هدفها الأساسي هو الاهتمام بالجانب الاقتصادي، ولكن فيما بعد أصبحت لها مهام أخرى، ففي نوفمبر 2001 قامت مجموعة G20 بوضع استراتيجيات للتصدي للتمويل المالي للجماعات الإرهابية.

سنة 2002 وقع التوقيع على وثيقة التعاون بين كل من البرازيل، روسيا، الهند والصين لإنشاء "BRIC" ولها نفس اهتمامات G8 وبعد ذلك انضمت إليها جنوب إفريقيا وكونت "BRICS"، وهي مفتوحة لانضمام العديد من الدول الأخرى.

إن هذه المجموعات المنشأة من قبل الحكومات لم تستطع إلى حد الساعة الاستجابة فعليا لتطلعات شعوبها المتعلقة أساسا بالمشاكل العالمية، وهذا عائد بدرجة أولى إلى النزعة التنافسية فيما بينها، ففي كثير من الحالات تضارب المصالح بينها يبعدها عن الإشكاليات العالمية المشتركة بالإضافة إلى ذلك أن الدول التي تكون هذه المجموعات لا تريد أن تعطي المنظمات الدولية سلطة أوسع في معالجة بعض الملفات العالمية العالقة، ولكنها مع ذلك تجد نفسها مجبرة على فعل ذلك لأنها لا تجد صيغة

أخرى في التعاون الموضوعي فيما بينها إلا من خلال التنسيق عبر هذه المنظمات من أجل مواجهة الإشكاليات العالمية [17].

إن هذه المنظمات ساهمت أيضا في رسم معالم النظام الدولي الجديد ، فالمنظمة العالمية للتجارة (OMC) قد سعت جاهدة للقضاء على التعريفة الجمركية بين الدول والمساعدات المالية ... كل هذا من أجل تدعيم النيوليبرالية وتركيز مبادئ السوق العالمية الحرة [18]، ونفس الأهداف كان يسعى إليها كل من:

- البنك العالمي BM.
- صندوق النقد الدولي FMI.
- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OCDE.

بالإضافة إلى هذه الأخيرة هناك الكثير من المؤسسات الأخرى تسير في نفس الطريق من أجل تكريس مبادئ العولمة النيوليبرالية، والسير نحو تكون العالم من كتل إقليمية عوض الدول، فنصبح في عالم الكتل لا الدول، وهذه مفارقة صارخة خاصة إذا لاحظنا أن عدد الدول في ارتفاع وليس في انخفاض ففي 1945 كانت الأمم المتحدة ONU تضم 49 دولة، وفي 1965 أصبحت 122 دولة عضوا في هذه المنظمة، وارتفع العدد في 2007 ليصبح 189 دولة، أما في 2014 فمنظمة الأمم المتحدة تصرح بوجود 193 دولة عضوا داخلها، و197 دولة معترف بها من قبل هذه المنظمة [19]. إذن انضمام هذه الدول إلى المنظمات الدولية الكبرى جعل من هذه الأخيرة تسن القواعد، وفي بعض الأحيان تدحر الأعراف الدولية، من أجل فرض قواعدها التي تصبح ملزمة لأعضائها. إن المرحلة الحالية للعولمة في إطار النظام الدولي الجديد أصبحت تتجاهل الدول باعتبارها فاعلا أساسيا وركزت على الصيغة الجديدة للحكومة العالمية التي تحتوي على عدة طبقات ومستويات مختلفة [20].

إن منظمة التجارة العالمية، إلى جانب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يمثلون مصالح الحكومة الأمريكية، بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تسيطر على مفاصل تسيير هذه المنظمات، فالولايات المتحدة الأمريكية هي التي تسير هذه الشركات سواء كان ذلك علنا أو عكسه، زد على ذلك أن هذه المنظمات تسير في فلكها، باختصار فهي كلها مجتمعة بمثابة الحكومة الأمريكية. إن انضمام أي دولة إلى الفلك الذي تدور فيه هذه المنظمات الدولية وإن لم تكن لديها قاعدة اقتصادية وسياسية صلبة لمواجهة تحدياتها، فإن تداعياتها عليها ستكون وخيمة، ونصل إلى حد القول أنه انتحار اقتصادي وتكريس للتبعية السياسية وذلك من منطلق أن قواعدها تستعمل لخدمة الاقتصاديات الرأسمالية القوية. أما الدول الفقيرة والنامية ذات الاقتصاد الهش والضعيف الذي تنعدم فيه القدرة التنافسية لمؤسساته فإنها ستجد نفسها إذا انضمت مثلا إلى منظمة التجارة العالمية مضطرة إلى

الالتزام بالبنود الواردة في الفصل العاشر والحادي عشر والتي تقود مباشرة إلى التوجه الإجباري إلى الخوصصة وذلك في جميع القطاعات دون استثناء لتهيئة الأرضية للتبادل الحر. وهذا يتطلب من الدول توفير الكثير من الآليات والتكاليف التي تفتقر إليها بالإضافة إلى أن هذه الدول تفتقر إلى خارطة اقتصادية فعلية مبنية على أسس علمية فالسياسات الاقتصادية لا تتواكب مع القراءة الفعلية لإمكانيات الدولة وهذا راجع لعدة أسباب منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي يطول الحديث فيه.

وعلى الرغم من أن الدولة هي الفاعل الحاسم في العولمة إلا أنها مضطرة إلى الدخول في التحالفات وأن تكون لها علاقات جيدة مع الفاعلين الآخرين وأن تكرس مبدأ شرعيتها في أي حوار تقوم به. فمصداقيتها على الصعيد الوطني يكسبها مصداقية لدى مؤسسات الحكم العالمي. دور هذه المؤسسات يتمثل في التنسيق بين الدول القومية المختلفة على أساس احترام قواعدها والامتثال لها وهي مستعدة لتطبيقها حتى وإن اضطرها ذلك لاستعمال بعدها القسري. إن تطبيق معايير هذه المؤسسات العالمية تعتبر من قبل العديد من الدول نوعا من التدخل في ممارسة السلطة السيادية لها وانتهاكا لحقوقهم ولكن هذا ليس إلا جزءا من قواعد النظام الدولي الجديد.

5- تصنيف الدول:

تصنيف الدول لدى الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على أساس متغيرات محددة، فانطلاقا من الهيكل السياسي للدولة وإيديولوجيتها تحدد نوعين من الدول، فنجد "الدول المارقة" و"الدول الفاشلة".

وحسب سوزان إريك رايس، الدول الفاشلة هي الدول الضعيفة التي لا تستطيع أن تمارس سلطتها السيادية على أراضيها، وليس لها القدرة والنفوذ على فرض بنية النظام والأمن على أراضيها، فالدولة خارج السيطرة، والحكام يعيشون في حالة عدم الحكم في الدولة. وهذا الوضع يمثل خطرا على الأمن العالمي وتحديدا على أمن الولايات المتحدة الأمريكية [21].

حسب الولايات المتحدة الأمريكية هذا النوع من الدول يمثل بيئة مثالية لاستقطاب الحركات الإرهابية وفي هذا الصدد هي لا تسمح بمثل هكذا ممارسات ولن تتسامح مع هذه الدول. ففي 19 مارس 2003 تدخلت القوات الأمريكية في الصومال مسجلة بذلك انتهاكا صارخا لسيادتها بموجب المادة 2 الفقرة 4 في ميثاق الأمم المتحدة وقد بررت ذلك بإدعائها وجود إرهابيا يشتبه في انتمائه لتنظيم القاعدة[22].

وتضيف حسب تصنيفها أنه حسب تصنيفها للدول فالصومال قد فقدت السيطرة على حدودها السيادية وعملية صنع القرار السياسي فيها، وهي بذلك دولة فاشلة. وحسب رأيها أنها بعملها هذا لم تنتهك السيادة الترابية لهذا البلد أو الوحدة السياسية له. ومن هنا نرى البصمة المهيمنة

للولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من قرارها الأحادي الذي من خلاله انتهكت القانون الدولي، ونفس السيناريو كرر في العديد من بقاع العالم، فالتدخل في العراق أيضا يدخل في هذا الإطار. في الواقع نحن نشهد حالة إنشاء وفرض النظام العالمي الجديد الذي يمكن المهيمن من أن يتجاوز وينتهك القانون الدولي ويذهب إلى أبعد من ذلك من خلال استحداث قواعد عرفية تخدم مصالحه. يبدو أن أمريكا قد أصبحت الراعي والحارسة لحقوق الدول الفاشلة، في الواقع هذا إعمال للقوة المفترسة للمهيمن، الذي غير من هيكل القانون الدولي فبدل أن نشهد قوة القانون أصبحنا نشهد قانون القوة.

أما بالنسبة للدول المارقة فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أنها دول تدعم الإرهاب، وهي دول جد خطيرة على الأمن العالمي، ويعتبر الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أن هذه الدول تتعامل مع شعوبها بكل وحشية وتبدد مواردها الوطنية مقابل تحقيق مكاسب شخصية، ولا تعير أي اعتبار للقانون الدولي، وهي تهدد جيرانها، وتنتهك المعاهدات الدولية التي تجد في امتلاك أسلحة الدمار الشامل والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، كما أنها تساعد الإرهاب في جميع أنحاء العالم، وترفض القيم الإنسانية، وأنها تكره الولايات المتحدة الأمريكية وكل ما يمثلها [23].

إن إستراتيجية جورج بوش الابن للتصدي لهذه الدول تتمثل في استبدال أنظمتها المارقة بأنظمة أخرى ولو تطلب ذلك استخدام كل الوسائل، حتى القوة الوقائية. ويحدد قائمة الدول المارقة والمتمثلة في: العراق – إيران – سوريا – ليبيا – كوريا الشمالية والسودان.

انطلاقا من هذا التصنيف الأحادي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يبدو أن سيادة الدول الأخرى هو آخر اهتماماتها حينما يتعلق الأمر بسيادتها ومصالحها.

يبدو من الواضح جليا أن سيادة الشعب، حقوق الإنسان والديمقراطية أصبحت مطية وأدوات تستعملها لتتدخل في أي مكان في العالم.

إن هذا الوضع يعطينا فكرة عن مدى التضارب والخلط بين دور الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة، فإذا تناولت هذه الأخيرة أي ملف بمباركة أمريكية تراها تستعمل فيه جم الوسائل المتاحة، حتى استخدام القوة خاصة إذا كان في ذلك دعما استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر القانون الدولي بكل قوته وفعاليته. أما إذا غابت مباركة أمريكا، فإننا نشهد نوعا من الارتباك داخل الأمم المتحدة ولا نرى إلا ظل القانون الدولي، وفي الكواليس تهرع العديد من الدول للحصول على بركات وود الولايات المتحدة الأمريكية، وفي ذلك يبذلون كل ما في وسعهم[24].

الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في عصر العولمة شهد الكثير من النقد، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الاستثناءات حيث تتصدى الأمم المتحدة لبعض مشاريع الولايات المتحدة

الأمريكية، لكن هذه الأخيرة تصل إلى غايتها وتحقق أهدافها مهما كانت الظروف، على المدى القصير أو الطويل، حتى أنها تتجاوز قرار الأمم المتحدة، وتأخذ قرارها بالتدخل الأحادي في بعض الدول.

إن التلقائية الأمريكية في التدخل واستعمال القوة العسكرية بدا أكثر وضوحا بعد أحداث 11سبتمبر 2001 [25]. فمنذ هذه الأحداث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعبر بصراحة عن رؤيتها للعالم، وكيفية تصورها للنظام الدولي الجديد، ليس من الناحية النظرية، إنما في تطبيقاته.

فقراءتها لاحتياجاتها الأمنية التي ترى فيها احتياجات العالم بأسره جعلها تأخذه كمبرر للتدخل في أي رقعة لهذا العالم بمسميات وتعليلات مختلفة، ولكنها كلها تعبر عن سلطتها وهيمنتها. وفي هذا الصدد كان طلب النائب بول وولفويتز واضحا ودقيقا حينما خاطب مجلس الشيوخ داعيا إلى الحاجة إلى الردع، المبنية على الأقل على مستويين حاسمين هما العقاب أو الانتقام ثم توفير أكثر الوسائل الهجومية والدفاعية [26].

وحتى إن كان هناك وجود لقوى فاعلة أخرى مثل روسيا التي ترى فيها أمريكا شريكا منافسا نظرا لقدرتها في المجال النووي والفضاء، وبما أنها بصدد التحول نحول الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية، فهي تحتاج المساعدة في العديد من المجالات: الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولكن المساعدة التي قد تتلقاها روسيا من الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على إستراتيجية "تشكيل نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية"، والتي تعتمد على محورين أساسيين:

أولا: السيطرة على الأسلحة النووية والحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

ثانيا: الأقلمة/ التواجد الجيوستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية على الفضاء السوفيتي السابق في عدة قواعد مثل قاعدة "ماناغاسي" في كيرغيزستان، وقاعدة "كاراشي كنباد" في أوزبكستان، بالإضافة إلى قواعد في أفغانستان والشرق الأوسط[27].

إن التواجد الأمريكي في المنطقة بهذه الكيفية يمثل ضمانا للجهات الفاعلة في المنطقة، بالإضافة إلى انه دليل على قوتها، التي من خلالها تضمن الاستقرار والأمن، كما أنها تعتمد على دعم حلف الناتو وهذا ما يسمح لها بالتواجد في المنطقة بكل ثقة في النفس.

على الرغم من أن روسيا قد نجحت في التوقيع على معاهدة خفض الترسانات الإستراتيجية، لكن هذا لم يمنعها من إنشاء "مجلس الناتو وروسيا"، بالإضافة لامتلاكها لنظام الدفاع الصاروخي الوحيد في العالم الذي يسمح لها بتغطية كامل موسكو في حالة أي ضربة عسكرية صاروخية [28]. ومع ذلك لا يجب التغاضي عن الأزمات السياسية والاقتصادية التي أصابت ولا تزال تصيب المنطقة، والتي بدورها تثقل خطوات روسيا نحو الانتقال الناجح بدون ضرر.

دون مساعدة الولايات المتحدة فإن المنطقة بأسرها تواجه أوقات صعبة، ففي هذا الإطار قبلت روسيا بالقواعد الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة في العولمة. إن قبول روسيا بقواعد العولمة وما فيها من مساس بسيادتها، بالإضافة إلى غض الطرف وتجاهل العديد من المشاريع الأمريكية في أجزاء أخرى من العالم ما ترك المجال متاحا لأمريكا لبسط نفوذها وبعث النظام الدولي الجديد وفقا لقراءتها، نظرا لحالة الضعف التي كانت عليها روسيا بعد الحرب الباردة، فهدفها الأساسي كان في إعادة بناء نفسها وإن لم تحسن التعامل مع قواعد العولمة فبإمكانها أن تصبح من ضمن ضحاياها، لذا لم يكن أمامها من خيار إلا أن تطأطئ رأسها ولو لحين من أجل البحث عن كيانها والعودة من جديد، لذا قبلت بالعولمة، وليس هناك أفضل من الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها والاسترشاد بها في الطريق.

وعلى الرغم من أنه قد يبدو غريبا الوضع الروسي، ومع ذلك فإنه أمر لا مفر منه لأنه يوجد في نظام تتمركز فيه القوة والسلطة في قطب واحد، ولذا ليس من مصلحتها مواجهة المصالح الإستراتيجية الأمريكية، بل يجب التعامل معها بعقلانية والتكيف معها بطريقة تستطيع من خلالها أن تحقق مصالحها. إن الوضع لا يروق لروسيا، فتواجد الولايات المتحدة الأمريكية على أراض كانت تاريخيا تابعة لها، أمر يصعب تقبله بالإضافة إلى أنه لاندماجها في العولمة هي بحاجة لدعم أمريكا عبر المؤسسات الدولية، وهذا بدوره يسعد أمريكا التي تستطيع أن توجهها، زد على ذلك أنها ستراقبها عن كثب [29].

في كثير من الأحيان تضع الولايات المتحدة الأمريكية قواتها وإمكانياتها العسكرية والاقتصادية في خدمة الأمم المتحدة، ولكن هي في الواقع تخدم مصالحها الخاصة. هذه الخدمات تكون من أجل استتاب الأمن الدولي، أو حتى في شكل مساعدات من أجل الإنسانية... فأمريكا تقوم بحماية اليابان، ألمانيا، وهذا ما يتيح لها الوصول إلى آسيا وأوروبا في أي وقت وفق ما يتطلب ذلك لخدمة مصالحها. وإذا كانت هذه الأخيرة تتعاون في الكثير من الملفات مع الاتحاد الأوروبي، فهذا كله من أجل الحصول على دعم جيوستراتيجي ولوجستي ويتمثل هذا خاصة في استعمال بعض محطات الرادار مثل محطة الإنذار المتقدم "Fylingdales" ببريطانيا، إن الدعم الذي يقدمه هذا النوع من الرادارات بالإضافة إلى الأقمار الصناعية يسمح لهم بمسح كامل المنطقة وتتبع أي حركة مشبوهة، فتصبح مساحات كل هذه الدول على شاشات البنتاغون بأبعاد ثلاثية.

إن الإستراتيجية الأمريكية تتمثل في تواجدها في جميع أنحاء العالم وذلك بفضل إنشائها لقواعد عسكرية جديدة، وهذا ما أشار إليه كولن باول حينما تحدث عن "العائلة الجديدة من القواعد العسكرية" التي يجب أن تتواجد على أراضي بعض الدول لما لهذه الأخيرة من أهمية جيوستراتيجية.

"العائلة الجديدة من القواعد العسكرية" تتألف من عدة بلدان في مناطق مختلفة من العالم هي كالتالي:

1 – أوروبا: رومانيا – بولندا – بلغاريا.

2 – آسيا: باكستان – الهند – استراليا – سنغافورة – الفلبين – فيتنام.

3 – شما ل إفريقيا: المغرب– تونس– الجزائر.

4 – غرب إفريقيا: غانا – مالي –سيراليون [30].

إن التواجد الأمريكي في هذه البلدان ليس إلا مسألة وقت، وبحسب الأجندة الأمريكية. ولتحقيق هذا التواجد وتكريسه هناك عدة استراتيجيات، فيمكن أن يتم ذلك عن طريق التعاون ومكافحة الإرهاب أو أن تصبح أحد هذه الدول في خانة محور الشر وبالتالي ينظر إليها على أنها داعمة للإرهاب وخطر على المجتمع الدولي، فالأسباب يمكن إيجادها والأساليب متعددة لتحقيق مآربها ولعل التدخل في كل من ليبيا وسوريا ومالي يسير في هذا الإطار.

في الواقع إن الأعذار كثيرة ولن تعدمها -الولايات المتحدة الأمريكية- إذا اقتضت الحاجة، وانطلاقا منها يكون تصرفها بشكل صريح أو ضمني. إن وجدوها في هذه البلدان أمر حيوي، أولا لإدارة أفضل للوضع في بلد ما بحيث يكون متناسقا مع مصالحها، ثانيا هذه القواعد دعم لوجستي مهم جدا. ولكن هذا لا يمنع أن نفترض أن هذه الخطط يمكن تجاوزها إذا لم تتوفر الظروف المثالية لتطبيقها. ولكن حينما نقوم بقراءة للواقع نرى انتشارا للقوات الأمريكية في 13 دولة افريقية وهي تتفاوت في العدد ولكنها موجودة وهي في تزايد، إلى جانب وكالة المخابرات المركزية CIA ويمكن حصر هذا التواجد كالتالي:

- بوركينا فاسو: للولايات المتحدة الأمريكية قاعدة عسكرية في واغادوغو منذ 2007، وهي عبارة عن مركز لشبكة التجسس في المنطقة تنطلق منها طائرات التجسس باتجاه موريتانيا والصحراء ومالي ...

- الكونغو: هناك عدد قليل من الجنود الأمريكيين في كل من الكونغو وجمهورية إفريقيا الوسطى.

- جيبوتي : للجيش الأمريكي قاعدة عسكرية مهمة هي "معسكر ليمونير" وتعداده حوالي 4000 جندي، بالإضافة إلى طائرا ت التجسس، وطائرات مقاتلة.

- كينيا: منذ شهر نوفمبر2013 ينتشر عدد غير محدود من الجنود الأمريكيين في معسكر "سيمبا" قرب الحدود مع الصومال.

- أثيوبيا: هناك قاعدة عسكرية أمريكية للطائرات دون طيار"درونز" في منطقة "اربامينش" منذ 2011، مهمتها الاستطلاع والتجسس على شرق إفريقيا.

- تشاد: هناك نشاط لأجهزة المخابرات الأمريكية فيها، مع وجود عدد غير محدد من الجنود.

- مالي: في أفريل 2013 قام الجيش الأمريكي بنشر10 جنود لتوفير دعم الاتصال للقوات الفرنسية و الإفريقية .

- نيجيريا: في بداية شهر ماي أرسل فريق صغير من القوات الأمريكية يضم مشاة البحرية، مهمتها حماية السفارة الأمريكية وتقديم الدعم للحكومة النيجيرية.

- النيجر: في 2013 أقيمت قاعدة جوية للطائرات دون طيار "درونز" في "نيامي"، مهمتها التجسس والاستطلاع، وتضم تقريبا 100 جندي.

- جنوب السودان: في ديسمبر 2013 وصلت مجموعة من الجنود الأمريكيين إلى جنوب السودان، تعدادها 45 جنديا من اجل حماية المواطنين الأمريكيين و ممتلكاتهم.

- أوغندا :توجد قاعدة جوية للولايات المتحدة الأمريكية في "عنتيبي" بأوغندا قوامها 300 جندي و12 طائرة تجسس، مهمتها جمع المعلومات الاستخباراتية.

- الصومال: نشرت الولايات المتحدة الأمريكية بعض القوات النظامية في أوائل 2014 من اجل التدريب والدعم الاستشاري.

من خلال هذا التواجد في كل أنحاء العالم تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى رسم وجه العالم في إطار إرساء دعائم النظام الدولي الجديد، إنها تعمل على نطاق عالمي، لا احد يستطيع دحض حقيقة هيمنتها، حتى وان تحدث بعض المفكرين عن تعدد الأقطاب في العالم، لكن الواقع يثبت عكس ذلك، فعلا هناك قوى صاعدة ولها وزنها الدولي، لكنها لم ترتقي إلى مرتبة المنافس الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة تمثل قوة عظمى بكل معنى الكلمة، فهي بوضعها لقواعد النظام الدولي الجديد، أبقت على احتكار السلطة من قبلها لفرض هذا النظام على الصعيد الدولي.

إن قيام النظام الدولي الجديد لا يقتصر نجاحه على الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل أيضا على الدول التي تعتبرها من الحلفاء أو الدول الصديقة، لذلك تراها تدعم المنظومة الأمنية معها وتوسعها، إذ أنها تعتبر من ضمن دعائم نظام التجارة الحرة التي تحلم بانتشارها وازدهارها.

إن التعاون مع الدول الأخرى هو ضرورة لتصبح السوق العالمية والنظام الدولي الجديد ليس فقط مجرد فكرة، وإنما حقيقة. ولقد شنت الولايات المتحدة الأمريكية عملية تشارك فيها جنبا إلى جنب المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمنظمات الحكومية العالمية، وذلك وفق ترتيب يبدو في

البداية بسيط، ولكنه في الواقع معقد مبني على الهرمية، تسيطر عليها يد من حديد تحددها قوة اقتصادية وعسكرية.

إن النظام الدولي الجديد هو انعكاس لصورة الولايات المتحدة الأمريكية والمعاهدات التي أبرمتها مع حلفائها من اجل بنية قوية لمنظومة أمنية عالمية لها فروع ممثلة في قواعد عسكرية في دول حليفة وأخرى صديقة. هذه الطريقة الأمنية التعاونية ليست فقط وسيلة للهيمنة وإنما هي أيضا وسيلة لهندسة بنية السياسية والاقتصاد في العالم.

6- جيوسياسية النظام الدولي:

إن ما يحدث في أوكرانيا هو تعبير واضح عن التغيرات الجيوسياسية، ليس في هذه المنطقة فحسب وإنما في العلم بأسره، لذلك سنشهد تغيرات جيوستراتيجية مهمة في المستقبل لكثير من الدول وخاصة الصاعدة منها، والصراع الناتج لن يكون أيديولوجيا أو اقتصاديا، وإنما سيأخذ أبعادا أخرى. أكيد أن النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية القائم علي العولمة الليبرالية، الذي لا يعترف إلا بشكل واحد للصراع، ألا وهو الصراع القائم بين الدول الذي يكون في شكل التنافس أو التعاون التنافسي سيواجه بعض الصعوبات، مع العلم أن العولمة هي التي تحدد قواعد هذا الصراع وفق قوانين محددة يسهر علي تطبيقها صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. لكن حينما نحاول قراءة الواقع الدولي الراهن، **هل سنجد إمكانية حدوث هذا النوع من الصراع القائم في المجال الاقتصادي فحسب وفق مفهوم العولمة الاقتصادية أم أن هناك متغيرات ومؤشرات أخرى توحي بوجود نوع أخر من الصراع؟**

من الملاحظ أن هناك عدة نقاط توتر تتفاعل من خلالها العديد من الدول التي لها وزنها على الساحة الدولية وهي بؤر توتر إن لم تعالج بحكمة ربما تؤدي إلي صراع مسلح، وهي كالتالي:

- ما يحدث الآن بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في الملف الأوكراني.

- ما يحدث بين الصين واليابان في المحيط الهادي.

- التوتر القائم بين الهند والصين وأمريكا وروسيا في أسيا الجنوبية والوسطى.

- التوتر بين الصين واليابان في المحيط الهادي.

- الملف الإيراني والسوري في الشرق الأوسط وماله من تأثيرات علي العلاقة بين كل من روسيا والصين مع الغرب.

- ملف "الربيع العربي" [31].

إن العديد من الملفات العالقة بين هذه الدول تمثل بؤر توتر فعلية من الحجم الثقيل التي بإمكانها أن تنفجر وتؤدي إلي مواجهة عسكرية، ولكن هذه المواجهة ليست بين بعض الدول فقط، وإنما ستشهد مواجهة بين عدة كتل.

لكن على ما يبدو أن الأزمات المتتالية في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا، وأوروبا والمحيط الهادي يدعو إلى إعادة قراءة طبيعة النظام الرأسمالي وتطبيقاته، إذ أن النجاح الفعلي للمشروع الرأسمالي يكون حينما يتمكن هذا الأخير من تشكيل وجمع السلطتين، الاقتصادية والسياسية.

الخاتمة:

إن المرحلة الحالية للنظام الدولي الجديد قد غيرت بنية العالم الذي لم يعد يعتمد بشكل شبه حصري على العلاقات بين الدول فقط، فقد أصبح يعتمد على شكل أكثر تعقيدا، حيث تسود فيه سياسة عالمية، بالإضافة إلى منظومة حكم متعددة المستويات، حيث تتنازل فيه الدولة على جزء من سيادتها، لتفويض بعض من مجالاتها، تكون محدد لمنظمات عالمية أو تكون هي جزءا من تكوين كتل تسهر على الحفاظ على مصالح أعضائها. لذلك نرى أن الكثير من الدول تسعى إلى التكامل في شتى أشكاله لتواجه متغيرات العولمة ولتصبح أكثر تنافسية من اجل البقاء على الساحة الدولية. فقانون العولمة يتعامل بمبدأ القوة الاقتصادية، فكلما كانت الدول أكثر تجانسا فيما بينها وشكلت كتلا دولية أصبحت أكثر فاعلية. فالعولمة الاقتصادية التي ترى في الحدود رمزا صوريا من رموز المدرسة الكلاسيكية تتعامل مع هذه التكتلات بأكثر واقعية وجدية، خاصة إذا رأينا أن النظام الدولي الجديد أصبح يشهد ميلاد الكثير من التكتلات الاقتصادية التي تتحول لتصبح أكثر انسجاما واندماجا لتأخذ بعدا سياسيا.

ومع ذلك ورغم هذه التكتلات، تبقى الدولة هي الفاعل الأساسي والرئيسي التي تسهر على ما تتطلبه الحكومة العالمية، فهي المنظم والراعي لاستمرار هذه المنظومة العالمية.

إن النظام الدولي الجديد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية يشهد العديد من التحولات، وبروز الكثير من التكتلات الإقليمية التي لها وزنها وفعاليتها في العالم، لكن مع ذلك نشهد تواجدا أمريكيا وبقوة في الكثير من الملفات الدولية ودورها يكون فعالا وحاسما في معالجتها. في الآونة الأخيرة هناك من يرى تراجعا للدور الأمريكي وفسر على انه بداية النهاية، لكن الواقع الدولي يثبت عكس ذلك، فتواجدها كقوة اقتصادية وعسكرية لا تجد لها من رادع، يؤشر على هيمنتها وقوتها، ولعل انضمام روسيا إلى المؤسسات الغربية واقتصاد السوق والديمقراطية البرلمانية التعددية بعد الحرب الباردة هو خير دليل على تفوقها.

أكيد آن روسيا لها أجندتها الخاصة بها لكن مع ذلك هي جزء من العولمة وهي جزء من التوازنات الدولية، وما الوضع بأوكرانيا من خلال ضم روسيا لجزيرة القرم إلا جزء من هذه التوازنات الجيوسياسية، التي تسعى من خلالها للحفاظ على بقاءها كفاعل أساسي في المنطقة، بالإضافة إلى الدفاع عن مصالحها. ربما هذا هو جزء من الصراع والتنافس الذي تنبني عليه العولمة، لكن هذه المرة أخذ بعدا آخر وسائله لا تزال اقتصادية بدرجة أولى، وإن وقع التهديد بالقوة العسكرية واستعملت بشكل معزول، فذلك لكي لا ينسى الأطراف في المنطقة أن هناك توازنات تاريخية لا يجب تجاوزها وتناسيها.

الهوامش:

1-Voir George KELL and John Gerard RUGGIE, « Global markets and social ligitimacy :the case of global compact », Toronto, Canada, conference, York University, 4-6 November 1999.

Voir aussi Bernard BADIE, « la fin des territoires. Essai sur le désordre international et l'unité sociale du respect », 1995.

[2] Voir Susan STRANGE, « The retreat of the state :the diffusion of power in the world economy», Cambridge, Cambridge University Press, 218p, 1996.

[3] Voir Maurice BERTRAND, « La fin de l'ordre militaire », Paris, presses de sciences politiques, 1996.

[4]Voir Alexandre WENDT, « Anarchy is what states make of it : the social construction of power politics », 1992,pp. 390-426.

[5]Voir Samuel HUNTINGTON, « The clash of civilisation and the remaking of the world order », Foreign Affairs, Summer 1993;

Disponible sur le sit web:http:// http://www.foreignaffairs.org/19930601faessay5188/samuel-p-huntington/the-clash-of-civilizations.html

[6] Paule KENNEDY, « Naissance et déclin des grandes puissances », Paris, Payot, 1989.

[7]Voir Joseph. S, Ney.JR, «The decline of American's soft power », New York, Global Policy Form, Foreign Affairs, May/Jun 2004, pp. 1-4.

[8] Voir le débat de Andre KASPI et Emmanuel TODD, « Les États-Unis : impuissance ou hyper puissance ? », novembre 2002.

Disponible sur le site Web :http ://www.ac-orleans-tours.fr/his-geo/conferences/Paris-nov02/États-Unis.htm

[9] Claude SERFATI, «La question politique en économie internationale : l'économie politique internationale hétérodoxe, état des lieux et propositions », Paris, édition la découverte, mai 2006, 320p, p. 79.

[10]Jeams. N.ROSNEAU, « Turbulence in world politics: a theory of change and continuity », Princeton, Princeton University Press, 1990, pp. 5-6 et p. 35.

[11]Susan STRANGE, «What is economic power and who has it? », international journal, vol XXX : 1-2, n° 30, pp. 205-224.

[12]SUSAN(Strange), « The limit of politics, government and opposition», Londres, Pinter, 1995, p 300.

[13]Allain DIECHHOFF et Christophe JAFFRELOT, « La résilience du nationalisme face aux régionalismes et à la mondialisation », dans Critique Internationale, n° 23, avril, 2004, Presses de sciences politiques, pp.125-139. P.126.

[14]Allain DIECHHOFF et Christophe JAFFRELOT, « La résilience du nationalisme face aux régionalismes et à la mondialisation », op. cit., p128.

[15] Christian DELBOCK, « Régionalisme économique et mondialisation : que nous apprennent les théories ? », dans Question politique en économie internationale, Paris, édition Découverte, 2006,297p, pp.248-260. P.249.

[16] Marie-Françoise DURANT, Benoît MARTIN, Delphine PALACIDI et Marie TORNQUIST-CHESNIER, « Atlas de la mondialisation, comprendre l'espace mondial contemporain », Paris, Presses de Sciences Po, 2007, p.41.

[17] REVEL (Claude), « La gouvernance mondiale a commencé », Paris, édition Ellipses, 2006, pp.174-175. Et pp.37-41.

[18]Voir Kenneth MCROBERTS, « L'avenir de la nation », in « État-nation, mutilation et organisations supranationales », Québec, éditions Liber, 2007, 493 p, pp.483-492.

[19]Joseph FACAL, « l'avenir de la nation », in « État-nation, mutilation et organisations supranationales», Paris, PUF, pp.477-481.

Voir http://www.statistiques-mondiales.com/onu.htm.

[20]David HELD, « Un nouveau contrat mondial, pour une gouvernance sociale-démocrate », Paris, presses de la fondation nationale des sciences politiques, 2005, 289 p, pp.262-263.

[21]Susan Eric Rice, «U.S.Foreign assistance and failed states » working peaper for the brooking website at :

Http : //www.brook.edu/view/peapers/rice/2002 1125.htm, novembre 2002, p. 10.

[22]Voir Robert.I. ROTBERG, « Failed states, collapsed states, weak states: causes and Indicators », working paper for the brooking website at :

http ://www.brookings.edu/press/books/chapter_1/statefailureands-tateweak nessinatime of terror.pdf-2003-02-13.

[23] White house, the national security strategy of the United states of America, 17 September, 2002,p. 14.

[24]National Strategy for Combating Terrorism, fevrier 2003, p. 18.

Voir aussi Michel E. O'HANLON, Susan E.RICE, and Jeams B.STEINBERG, « The new national securety strategy and preemtion », working peaper for Brooking website at :

http ://www.brookings.edu/comm/policybriefs/pb 113.htm 2007/03/13.

[25] George SOROS, « Le grand désordre mondial » Paris, traduit de l'anglais par Laurence Richard et Laurent Bury, éditions Saint-Simon, 2005, pp. 127-130.

[26] Nicolas DE BOISGROLLIER, « La défense antimissile américaine : science ou fiction ? » questions internationales, n° 20, Juillet-août 2006, pp. 97-102.

[28]Voir Laurent RUNKER, « La politique étrangère russe à l'ouest du nouveau ! », le courrier des pays de l'Est, n° 1038, septembre 2003.

[29] Voir G.JOHN IKENBERRY, « Illusion of Empire : Defining the new American order », Foreign Affaires, March-April 2004.

Disponible sur le site Web : http ://www.GlobalPolicyForum.com

[30] Voir Charle JOHNSON, « America's Empire of Bases», New Center Published on Thursday, January 15, 2004.

Disponible sur le site Web http : //www.TomDispatch.com, et http :// www.CommonDreams.org.

[31] حسين قادري، المشاركة السياسية كآلية من آليات الديمقراطية في العالم العربي ـ الجزائر أنموذجا، مجلة المفكر، جامعة بسكة، الجزائر، العدد الرابع، 2009. ص 102

مسعد عربيد، قراءة مختلفة في الحراك الشعبي العربي: مناقشة في مفاهيم المرحلة..www.ahewar.org